

كلمة سلطنة عُمان

أمام المؤتمر الدولي المعني

"بالأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية"

يلقيها

سعادة الدكتور/ بدر بن محمد الهنائي

المندوب الدائم لدى الوكالة الدولية

للطاقة الذرية

٢ يوليو ٢٠١٣م

- معالي جانوس مارتوني (H.E Mr. Janos Martonyi)،
رئيس المؤتمر

- معالي/ يوكيا أمانو مدير عام الوكالة الدولية للطاقة
الذرية

- أصحاب المعالي

- أصحاب السعادة

- أعضاء الوفود المشاركة

أود في البداية، بإسم وفد بلادي، وبإسمي الخاص، أن
أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمرنا هذا، الهام من حيث
المواضيع التي سوف تناقش فيها وكذلك من حيث الظروف
الراهنة التي يمر بها العالم أجمع والمخاطر التي تواجهها
الدول سواءً أكانت جراء كوارث طبيعية أو كوارث من صنع
الإنسان.

وإذ أؤكد لكم استعدادنا للتعاون معكم ومع كل الوفود لإنجاح أعمال هذا المؤتمر والخروج بنتائج إيجابية، فإننا لا نشك بأن خبرتكم وتجربتكم الدبلوماسية الطويلة وحكمتكم سوف تسمح لكم بتسيير أعمالنا بأنجع الطرق والوصول إلى أفضل النتائج.

معالي الرئيس

كما أود أن أوجه الشكر الجزيل إلى معالي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومساعديه على تنظيم هذا المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي الذي تحضره اليوم وفود من كل الدول بدون استثناء. ونحن جد سعداء للمشاركة في هذا المؤتمر، خاصة وأن سلطنة عمان، على غرار دول كثيرة أخرى، كانت لم تدعى للمشاركة في القمم السابقة حول الأمن النووي التي عُقدت في واشنطن عام ٢٠١٠م وفي سيئول عام ٢٠١٢م، والقمة المقبلة المزمع عقدها في لاهاي في عام ٢٠١٤م.

إننا نرى، بغض النظر عن تناول قضايا الأمن النووي في اجتماعات تُعقد على مستوى قمة، ان هناك حاجة ملحة إلى مناقشة القضايا الحساسة المتعلقة بالأمن النووي على مستوى وزاري وبصفة دورية لا تزيد عن أربع سنوات تشارك فيها كل الدول، وذلك لإستعراض نتائج أنشطة الأمن النووي لمختلف الدول ولمختلف المنظمات الدولية بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقييم نتائج هذه الأنشطة. ويمكن أن تقام هذه المؤتمرات رفيعة المستوى إما على انفراد أو بتزامن مع مؤتمرات فنية وعلمية أخرى خاصة بالأمن النووي.

معالي الرئيس

وإذ يؤكد وفد بلادي أن الأمن النووي داخل حدود كل دولة هو من الصلاحيات والمسؤولية السيادية لكل دولة، إلا أن إرساء نظام أمني نووي عالمي يحتاج إلى تعاون مستمر

ووثيق بين كل دولة والمنظمات الدولية المعنية بالأمن
النووي.

لقد أحرزت عمليات تعزيز الأمن النووي العالمي تقدماً
ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أن عدداً
كبيراً من الدول انضمت إلى الإتفاقيات الدولية التي
وضعت في هذا الشأن وطبقت قرارات مجلس الأمن التابع
للأمم المتحدة، ونحن ننوه بالدور الذي لعبته الوكالة
الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال من خلال تنفيذ
خططها المتتالية للأمن النووي، وعلى وجه الخصوص
عبر تنظيم دورات تدريبية وتوعوية شارك فيها عدد من
خبراء بلادي، ونشر سلسلة وثائق الأمن النووي بما فيها
تلك المتضمنة لتوصيات الوكالة والإرشادات حول الحماية
المادية للمواد والمرافق النووية، وتقديم خدمات استشارية
مختلفة نووي توجيه طلب للوكالة قريباً للإستفادة منها. إن
سلطنة عمان تدعم جهود مكتب الأمن النووي للوكالة

الدولية للطاقة الذرية لوضع خطة متكاملة لدعم الأمن النووي لكل دولة، ونحن نسعى بالتنسيق مع مكتب الأمن النووي أن تكون خطة سلطنة عُمان جاهزة قبل نهاية عام ٢٠١٣م.

معالي الرئيس

إن سلطنة عمان، بالرغم أنها لا تمتلك أي مواد نووية، ولكن حرصاً منها على المساهمة في إقرار نظام عالمي للأمن النووي، قد انضمت في عام ٢٠٠٦م إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ونحن الآن ندرس التعديل المُدخل على هذه الاتفاقية ليشمل كذلك الحماية المادية للمواد النووية عند استخدامها وتخزينها والحماية المادية للمرافق المتضمنة لها. إن هذا التعديل يعزز بلا شك الأمن النووي العالمي. وفي نفس السياق، إن العمل جاري حالياً في السلطنة لإدخال الإلتزامات الناجمة عن اتفاقية الحماية المادية في التشريعات الوطنية. ونحن نتربص

توصيات وارشادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول أمن
المواد المشعة ومصادر الإشعاع.

معالي الرئيس

إن سلطنة عمان تثمن وتؤيد كل المبادرات الدولية
والإقليمية، ونخص بالذكر مبادرات أمريكا اللاتينية، وشرق
آسيا والمحيط الهادي والمبادرة العالمية لتخفيض
التهديدات، التي اتخذت من أجل تعزيز أمن المواد
والمرافق النووية وكذلك أمن المواد المشعة والمرافق التي
تتضمنها.

إن سلطنة عُمان قد استفادت من التعاون مع دول صديقة
لإتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة وتأمين منافذها الجوية
والبحرية والبرية والتصدي لأي محاولة للإدخال أو التمرير
الغير شرعي لمواد مشعة ومواد نووية. كما أن هناك جهود
مبذولة حالياً في السلطنة لوضع نظام لمراقبة استيراد

وتصدير السلع الإستراتيجية في إطار برامج تعاون مع الدول والمنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لديها الخبرة والقدرة على تقديم الدعم في هذا المجال.

معالي الرئيس

إننا نعتبر كل الإجراءات التي تُتخذ لتعزيز الأمن النووي ليس الهدف منها عرقلة التعاون الدولي في الإستخدامات السلمية للطاقة النووية، بل عكساً لذلك. نرى أن كل ما يُتخذ من تدابير لضمان الأمن النووي سوف يساعد على تعزيز السلامة النووية رغم الفرق الواضح بين مفاهيم الأمن والسلامة، وذلك نظراً للتكامل بين الأمن والأمان النووي والعلاقة الجدلية بينهما، كما وضحه الفريق الإستشاري للسلامة النووية في تقريره INSAG 24 عام ٢٠١٠م حول الصلة بين الأمان والأمن في المحطات النووية.

إن سلطنة عمان ترى أن كل المرافق النووية وكل الإستخدامات للمواد النووية، أقديمة كانت أم حديثة الإنشاء، لابد أن تخضع لأعلى مقاييس الأمن والسلامة النووية لكي لا تكون خطراً على الإنسان والبيئة ولكي لا تتسبب في أضرار لهما. ولا بد أن ندرك أنه، مهما كانت التدابير الصارمة الممكن اتخاذها، فلا تزال هناك احتمالات أن تسبب المحطات النووية في أضرار من جراء حوادث نووية ذات مستويات متفاوتة، وذلك مهما كانت إجراءات السلامة المتخذة، أو من جراء أعمال تخريبية قد تتعرض لها المنشآت النووية، وذلك رغم أي حماية مادية. ولذا فإننا نطالب بأن تؤخذ هذه المخاطر على محمل الجد.

معالي الرئيس

لا يمكن أن نتحدث عن الأمن النووي في مثل هذا المحفل وهذا المستوى بدون أن نشير على الأقل إلى السلاح النووي والمواد النووية القابلة للإستخدام لصنع أسلحة نووية. إن سلطنة عمان ترى أنه هناك حاجة ملحة لإحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي بالتوازي مع منع الإنتشار النووي وذلك من أجل المحافظة على السلام والأمن الدوليين. نحن ندعو منذ سنوات أن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى وجه الخصوص، منطقة خالية من الأسلحة النووية. إلا أنه يؤسفنا أن نلاحظ عدم إحراز أي تقدم في هذا المجال. ولذلك يكون هناك أمناً نووياً يسود العالم ما دامت مخاطر الأسلحة النووية قائمة.

معالي الرئيس

وفي الأخير، إن وفد بلادي يناشد كل الدول للتعاون بجدية وإخلاص فيما بينها ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتقديم المزيد من الدعم للجهود المبذولة لتعزيز الأمن النووي العالمي.

وشكراً.